علاقات تركيا مع العالم العربي بعد الثورات العربية: حقبة جديدة، سياسة جديدة

محيي الدين أتامان *

ملخص: يركز هذا البحث على سياسة تركيا نحو الثورات العربية حيث يناقش الجزء الأول من البحث على سياسة تركيا تجاه العالم العربي في مرحلة ما قبل الثورات العربية مع إعطاء أولوية أكثر لفترة ما بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا عام 2003. أما الجزء الثاني من البحث فيتناول بالدراسة العلاقات التركية -العربية في مرحلة صعود الثورات العربية أي بين عامي 2011-2013 ثم مرحلة صعود الثورة المضادة بعد عام 2013. سنناقش بعد ذلك الانقلاب العسكري في مصر والمحاولة الانقلابية في تركيا وتفاعلات كل منهما مع التغييرات في السياسة العالمية.

الكلمات المفتاحية: العلاقات التركية-العربية، العدالة والتنمية، الثورات العربية، الثورات المضادة .

* سيتا، تركيا.

Turkey's Relations with Arab World in Post-Arab Spring Era: New Era, New Policy

MUHITTIN ATAMAN *

ORCID NO : 0000-0003-4343-8283

ABSTRACT *This research focuses on Turkey's policy towards the Arab revolutions. The first part of the research discusses Turkey's policy towards the Arab world in the pre-Arab revolutions era, the second part of the research deals the Turkish-Arab relations in the stage of the rise of the Arab revolutions and then between 2011-2013 and then the stage of the rise of the counter-revolution after 2013. We will then discuss the military coup in Egypt and the attempted coup in Turkey and their interactions with changes in global politics.*

Key words: Turkish- Arab Relations, Revolutions, Counter-Revolutions , Arab World .

* SETA, Turkey.

رؤيـــة تركيـــة
2021-(2/10)
31 - 46

DOI:10.36360/1560-010-002-002

مدخل

كانت علاقات تركيا التي اتجهت إلى الغرب أكثر من قرن في كثير من الأحيان- باردة مع الدول العربية. وقد عُدَّت تركيا تاريخيًّا من الكتلة الغربية، وكانت السياسة الخارجية قد أهملت أيديولوجيًّا العلاقات مع الدول العربية، وظلّت غير مبالية بالقضايا والتطورات الإقليمية. وفي الواقع لم يكن هناك عالَم سياسيّ عربيّ حقيقيّ في النصف الأول من القرن. كانت الدول العربية بوصفها أراضي مفقودة حديثًا للدولة العثمانية؛ إما خاضعة لانتداب الدول الاستعمارية، أو تحت تأثير الدول الغربية بشكل مباشر أو غير مباشر. وفي النصف الثاني من القرن العشرين، نالت جميع الشعوب العربية الواقعة تحت الانتداب والحكم الاستعماري استقلالها السياسي، ومع استقلال بعض دول الخليج عام 1971 ظهرت خريطة العالم العربي المعروفة اليوم.

كانت تركيا خلال الحرب الباردة، نشطة بوصفها عضوًا في الكتلة الغربية، وأكثر تقييمًا بوصفها عنصرًا في معادلة ميزان القوى في أوروبا، وقد تشكلت علاقات تركيا مع الدول العربية تحت تأثير كونها جزءًا من نظام عالمي ثنائي القطب، وجزءًا من نظام التحالف الغربي لتركيا.[1]

على سبيل المثال، اعترفت تركيا بـ«إسرائيل» بعد عام من إعلان الأخيرة بشكل غير شرعي استقلالها في الأراضي الفلسطينية عام 1948، وظلّت الدولة المسلمة الوحيدة التي اعترفت بدولة الاحتلال فترة طويلة. وبالمثل، كانت تركيا رائدة في تأسيس حلف بغداد في عام 1955 بتشجيع وتوجيه من بريطانيا والولايات المتحدة. وفي وقت لاحق، مع انسحاب العراق من المنظمة، جرى تغيير اسم الحلف، ونُقل مقرّه إلى أنقرة. وقد فتحت التوترات مع الغرب بشأن هذه قضية قبرص- تركيا جزئيًّا على العالم العربي في النصف الثاني من عام 1960، لكنها ظلّت محدودة للغاية.

أعطت تركيا الأولوية لتطوير العلاقات مع العالم العربي أولَّ مرة بالمعنى الحقيقي في عهد تورغوت أوزال، حيث كانت الدول العربية في الثمانينيات جزءًا من إستراتيجية الانفتاح على الاقتصاد الخارجي لتركيا، وأظهر حجم التجارة بين تركيا والدول العربية زيادة كبيرة، بل كان منافسًا للعلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وتركيا.

تسببت عملية الثورات العربية التي اندلعت في أواخر عام 2010 في تحوّل تاريخي في كل من العالَم العربي والشرق الأوسط. كما يعترف العديد من المراقبين، إذ إن الثورات العربية، التي تُوصَف بالربيع العربي في الرأي العام الدولي، تُعَدّ علامة فارقة؛ لأنها أثّرت بعمق في سياسة المنطقة. تنبغي قراءة الثورات العربية على أنها بداية لعملية تغيير

طويلة الأمد، لا أنها عملية عطلت التوازنات الإقليمية وتسببت في حدوث فوضى في وقت قصير. سيتعين على الجهات الفاعلة الإقليمية والقوى العالمية أيضًا إعادة تحديد سياساتها تجاه المنطقة؛ وفقًا للظروف الجديدة التي ستظهر، وستعيد تركيا التي تُعَدّ أهم قوة سياسية وعسكرية واقتصادية في الشرق الأوسط على مدار 20 عامًا- هيكلة سياستها تجاه المنطقة بشكل طبيعي.

سيدرس هذا البحث سياسة تركيا تجاه عالم الثورات العربية. سيركز القسم الأول على السياسة التركية تجاه العالم العربي قبل الثورات. وبخاصة بعد تولّي زعيم حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان السلطة في عام 2003؛ حيث غزت الولايات المتحدة في العام نفسه العراق بخطوة قلبت التوازنات الإقليمية. وسيتناول القسم الثاني علاقات تركيا والعالم العربي في فترة ما بعد الثورات العربية 2011-2013، ثم عملية الثورة المضادة في 2013، ومحاولات الانقلاب العسكري. وفي هذا السياق، ستجري مناقشة الانقلاب العسكري في مصر وتركيا، وتأثير التطورات فيها، مثل قدوم ترامب رئيسًا للولايات المتحدة.

علاقات تركيا مع العالم العربي قبل الثورات (2003-2010)

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، أعطى تطبيق نموذج النمو الاقتصادي القائم على زيادة الصادرات والتجارة الخارجية من أجل التنويع أولوية للعلاقات مع الدول العربية وكذلك مع جميع الحكومات الأخرى بمنهجية تعددية. وُضعت أسس هذه السياسة الخارجية التعددية والموجهة نحو الاقتصاد في فترة أوزال، كمَا ظهرت مبادئ ومفاهيم السياسة الخارجية الأساسية لفترة أوزال في المقدمة باعتبارها المفاهيم الأكثر استخدامًا في شرح السياسة الخارجية التركية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وبدأ حزب العدالة والتنمية، الذي حمل الراية من حيث توقف أوزال، من حيث الانخراط عن كثب مع العالم العربي والإسلامي، واكتسب شركاء جددًا. ومع ذلك، لم يرى حزب العدالة في التعاون في الشرق الأوسط بديلًا عن الاتحاد الأوروبي. بل كانت هذه العلاقات مكمّلة لبعضها.

هناك بعض المحددات الأساسية للسياسة الخارجية التركية في علاقاتها مع الدول العربية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين:

أوّلًا: خلق محاور للاستقرار في المنطقة ومعارضة الدول التي تنتهج سياسة المواجهة. من حيث المبدأ، حاولت تركيا منع تعطيل الاستقرار الإقليمي. وكذلك سعت إلى اتخاذ مبادرات لحل المشكلات الإقليمية، وحاولت التوسط بين الأطراف المتصارعة. وقد

سعت إلى حل المشكلات، سواء بين العرب أنفسهم أم بين الدول العربية وغير العربية. على سبيل المثال، قامت تركيا بالوساطة بين سوريا والسعودية، وشاركت في تطوير العلاقات بين مصر وإيران. من ناحية أخرى، بينما دعت «إسرائيلَ» إلى التخلي عن موقفها العدواني من ناحية، شجّعت تركيا من ناحية أخرى أيضًا الجماعاتِ الفلسطينيةَ على العمل معًا، ومتابعة السياسة على أساس قانوني.

ثانيًا: اتبعت تركيا سياسة خارجية غير أيديولوجية، عملية واقتصادية مع الدول العربية، وركزت تحديدًا على العلاقات الاقتصادية مع تنمية الترابط الاقتصادي؛ تماشيًا مع مبدأ إستراتيجية الربح للجميع التي سعت إلى تطويرها. في العقد الأول من حكم حزب العدالة والتنمية ارتفعت صادرات تركيا إلى دول الشرق الأوسط من 3.4 مليار دولار إلى 42 مليار دولار، وهذا أحد أهمّ علامات تطور العلاقات الاقتصادية.[2]

اتّبعت تركيا كما هو الحال مع جميع الدول العربية المجاورة والقريبة الأخرى أيضًا سياسة: «صفِّر مشكلات» مع الجيران للقضاء على النزاعات السابقة، وفي المرحلة الثانية حاولت تعظيم التعاون في العلاقات. وقد ركزت السياسة الداخلية والخارجية الحالية على تحديد المجالات المشتركة للأنماط والتصورات التاريخية في بناء المستقبل.[3] عملت تركيا على تجنّب أساطير وخرافات أُنتجَت في الغرب، واتّجهت إلى التركيز على الاستفادة من عقود من العلاقات العربية التركيَة؛ عاشت فيها هذه الشعوب معًا، في بلدان مسلمة، والآن لديها تجربة كبيرة وفرصة لبناء المستقبل بجدية، وقد وجدت هذه المبادرة استجابة في العالم العربي أيضًا.

ثالثًا: يجب أن يكون لتركيا، تُجاه الدول العربية، خطابٌ بنّاء وسياسي قائم على التعاون، ويكون أعلى من المذهبية. وقد أولت تركيا هذا بالفعل أهمية، فهي تعدّ نفسها وارثة لإمبراطورية ببعدها الحضاري والثقافي الذي احترم «التعايش السلمي» بين الطوائف والأديان القائمة على مبدأ التعددية، وحرصت على البقاء فوق الطائفية. تشارك المؤسسات التركية الحكومية وغير الحكومية أيضًا في أنشطة بغض النظر عن الاختلاف في الدين والأيديولوجيا، ومن هنا، فإن تركيا لم تستثن أي دولة من النظام الإقليمي، بما في ذلك «إسرائيل». ولموازنة خطاب المواجهة بين إيران والسعودية، حاولت تركيا الحفاظ على علاقة جيدة مع الطرفين. على سبيل المثال، بينما كانت تركيا تعارض العقوبات الأمريكية على إيران، فقد عارضت التدخل الإيراني في الحرب الأهلية في اليمن. وبالمثل، في حين أن تركيا ترى إشكالية في الخطاب الديني السعودي في المنطقة، فقد عدّت تركيا تحميل إدارة أوباما مسؤولية أحداث 11 سبتمبر من خلال قانون جاستا ظلمًا للرياض.

بالإضافة إلى ذلك، حاولت تركيا التعالي على الخلافات الأيديولوجية والطائفية والسياسية، وعملت على تحسين علاقاتها مع جميع الجهات الفاعلة، من خلال سياسة خارجية مناسبة متعددة الأبعاد. طورت تركيا علاقاتها مع الدول العربية السُّنية في هذه الفترة ومع الأنظمة النُّصيرية والشِّيعية في إيران وسوريا. ولكن لضمان استمرار نشاطها الإقليمي اضطرت تركيا إلى المواجهة مع الدول التي حاولت إعاقة نشاطها، مثل «إسرائيل» وإيران والإمارات. قد سعت تركيا إلى تحسين علاقاتها مع الدول العربية من دون المساس بعلاقاتها مع الدول الغربية.

> **"قد سعت تركيا إلى تحسين علاقاتها مع الدول العربية من دون المساس بعلاقاتها مع الدول الغربية"**

باتباع سياسة خارجية تتماشى مع المعايير المذكورة أعلاه، حاولت تركيا تطوير العلاقات مع جميع الدول العربية بدون أي تمييز. وقد كان أهم التطورات هو التحول من التوتر إلى التعاون في العلاقات التركية السورية. فمن شفا الحرب في أواخر عام 1990، وفي فترة قصيرة أطلقت تركيا عملية تعاون بين تركيا وسوريا كانت ستكون نموذجًا لدول المنطقة لتطوير العلاقات.

وقد كان من أهم الخطوات التي حصلت خلال الفترة 2003-2011، في سياق سعي تركيا لبناء الاستقرار في المنطقة- توقيع معاهدة تجارة حرة مع لبنان والأردن وسوريا في مارس 2010. كانت هذه الخطوة تمثل تكاملًا بين تركيا والدول العربية، وبخاصة في العلاقات الاقتصادية، وكان الجانبان يريدان أيضًا تحويل هذا التكامل إلى ميزة.

سياسة تركيا تجاه الثورات والانتفاضات العربية (2011-2013)

يعبر مصطلح الربيع العربي عن مسار مكوِّن من سلسلة من احتجاجات جماهيرية أطلقتها الشعوب العربية، منذ الأيام الأخيرة في عام 2010، ولا تزال مستمرة حتى اليوم؛ للمطالبة بمطالب تتعلق بقضايا الحرية، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والفساد السياسي، والفقر، والبطالة، وغلاء المعيشة، والتنمية الاقتصادية.[4] يمكن أيضًا وصف ما حدث في الاعوام العشرة الأخيرة في العالم العربي على أنه حركة شعبية وطنية، وإقليمية عالمية، اجتماعية سياسية. علاوة على ذلك، يمكن تعريف الربيع العربي على أنه نضال وانتفاضة الشعوب العربية من أجل الحرية ضد الديكتاتوريات والأنظمة المستبدة العربية، واسقاطها. ولكن عند النظر إلى نتائجه، يمكن رؤيته على شكل فترة من الانتقال السياسي، والاضطراب والفوضى، والأزمات الخانقة التي خاضها العالم العربي.[5]

فترة الثورات والانتفاضات العربية التي انفجرت في تونس أواخر عام 2010، تحولت منذ بدايات عام 2011 إلى موجة من التغيير شملت كامل العالم العربي. رفعت الشعوب العربية شعارات من أجل العيش والحرية والكرامة الإنسانية، وقامت بمظاهرات تطالب بالحرية السياسية والاقتصادية والثقافية، وأسقطت خلال فترة قصيرة من الزمن الأنظمة السلطوية المستبدة في مصر وتونس واليمن وليبيا. وإضافة إلى تلك الاحتجاجات واسعة النطاق، وقعت مظاهرات ضيقة النطاق، وانتفاضات، واشتباكات مسلحة في البحرين، والسعودية، والجزائر، والأردن، والعراق، ولبنان، والمغرب، وعُمَان، وموريتانيا. وعقب مرحلة انتقالية قصيرة، عُقِدت انتخابات في كل البلدان التي نجحت فيها الثورات تقريبًا، ووصلت حكومات ديمقراطية إلى السلطة.

باختصار، سُجِّل عام 2011 بوصفه عام الثورات والانتفاضات، وعام 2012 على أنّه عام التحسن والانتخابات وتأسيس الأنظمة الجديدة. أما عام 2013، فكان وبكلّ أسف العام الذي شهد إنهاء المسار الإيجابي، ونجاح تحركات الثورة المضادة.

تركيا، وقطر، وبصورة مختلفة عن بقية دول المنطقة، تعاطفتا مع التغييرات في الأنظمة التي حدثت في الدول العربية، وأقامتا علاقات قريبة مع القوى السياسية الجديدة. حيث أولت تركيا وقطر الأهمية للاستقرار السياسي، وعملية التغيير التدريجي، فتميزت مقارباتهما تجاه مناطق الأزمات بكونها تولي أهمية أكثر للجانب الإنساني. وتطبيقًا لهذه السياسة، تأوي تركيا ما يقرب من 4 مليون إنسان من المنطقة، فروا من الفوضى في بلدانهم ولجأوا إليها.

تبنّت تركيا خلال الثورات والانتفاضات العربية نهجًا مؤيدًا للشعوب وعملية التحول الديمقراطي،[6] ودعمت الحركات والقوى التي مثلت التيار الرئيس في كل بلد. وبينما كان العالم يتابع من بعيد وبدهشة التطورات، اهتمت تركيا، وأقامت قنوات للاتصال على الفور، بالقوى التي وصلت إلى السلطة في الدول العربية التي شهدت تغييرًا في الحكومة. فكان رجال الدولة الأتراك هم أوائل المسؤولين الذين زاروا هذه البلدان، وأعلنوا استعدادهم الكامل لتقديم شتى أنواع المساعدات، في الموضوعات كافة ، وعلى رأسها تبادل الخبرات. في هذا السياق، قام رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان بزيارة مصر وليبيا وتونس، مقدّمًا بذلك الدعم الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي.

يمكن القول: إن سياسة مراعاة التوازن بين «المصالح» و«القيم» في النهج الذي اتبعته تركيا كانت فعّالةً إلى حدّ بعيد. فالمسؤولون الأتراك استفادوا من الوضع الناشئ، من الناحية الاقتصادية والسياسية من جانب، ومن جانب آخر استمالوا شعوب المنطقة، ونالوا دعمهم وتعاطفهم، وذلك بسبب تفضيل تركيا أن تنعكس الإرادة الشعبية على

الحكم.[7] تشكل الدول العربية أسواقًا جذّابة جدًّا بالنسبة للاقتصاد التركي الصاعد والمتنوع، ولمنتجاته الصناعية. وتجري علاقات تركيا الاقتصادية بهذه الدول بين أطراف متساوية، وتستند إلى المصالح المتبادلة، بدلًا من العلاقة الاستغلالية كتلك التي تتبعها الدول الغربية مع هذه الدول. في الوقت نفسه، استثمر المسؤولون الأتراك فرصة وصول حكومات «وطنية-محلية» تراعي القيم الحضارية والثقافية، للسلطة، من أجل تطوير العلاقات.

بالنظر إلى الدول التي وقعت فيها الثورات العربية، نلاحظ أن تركيا راعت هذا التوازن بين القيم والمصالح. ويعود حدوث بعض الفوارق في سياسة تركيا في ليبيا وتونس ومصر واليمن وسوريا إلى مراعاة هذا التوازن. حيث قدمت تركيا الدعم لجماعة الإخوان المسلمين التي تمثّل عموم الشعب في تلك البلدان كافة، إضافة إلى الحركات الاجتماعية والقوى السياسية المقرّبة منها/ المرتبطة بها، مثل حركة النهضة وحزب الإصلاح. غير أنها لم تقم بإقصاء أو نبذ المجموعات السياسية الأخرى الموجودة في الدول العربية، بل أبدت عناية فائقة بالبقاء على اتصال بالمجموعات كافة، ممثلة للشعوب العربية.

ففي العراق مثلًا لم تطوّر تركيا علاقاتها بالتركمان السُّنة فحسب، بل طورتها كذلك مع المجموعات الشيعية، والسُّنة العرب، والأحزاب الكردية الموجودة في البلاد، كما كان الحال في العهود السابقة، أو على الأقل بقيت في تفاعل معهم.

وبسبب عدم وجود تقاليد دولاتية عريقة في الدول العربية، كانت تركيا في أثناء الثورات والانتفاضات العربية تعتقد أن التطور الديمقراطي في الدول العربي لن يكون ممكنًا إلا عبر إعطاء الأولوية للاستقرار السياسي. وذلك لأن الحفاظ على الاستقرار السياسي هو شرط أوّلي لسلامة التغيير في البلاد. وإلا فإن عدم الاستقرار السياسي قد يتحول إلى فوضى وحرب أهلية وتصبح سياسة البلاد مفتوحة على التدخلات الخارجية. بالنهاية، انقلبت عملية التغيير رأسًا على عقب في عدة دول، عندما حدثت هذه الحالة. ولهذا، رأت تركيا أنه من الضروري أن تكتمل عملية مأسسة الدول العربية أولًا، وسعت لمساعدة الحكومات الجديدة في إعادة هيكلة مؤسسات الدولة.

من ناحية أخرى، إن تبعية الدول العربية المنسلخة عن شعوبها للدول الغربية الاستعمارية، من أجل الحفاظ على وجودها السياسي- شكلت عائقًا خطيرًا أمام تحقق التغيير السياسي بسلاسة في هذه البلاد. ولأنه من غير الوارد أن تتخلّى الدول الغربية النافذة حتى إلى مؤسسات الدولة في البلدان العربية عن مصالحها في العالم العربي، فقد كان من الواضح أنها ستشكل حجر عثرة أمام إجراء العملية الانتقالية بصورة سليمة. ولكن تزامنًا مع ضعف نفوذ الدول الغربية على المستوى العالمي في الفترة الأخيرة، زادت إمكانية واحتمالية أن تقوم دول المنطقة والقوى العالمية الأخرى بالتأثير في التطورات الإقليمية. وقد سعت تركيا للتأثير في التطورات في الدول العربية مستخدمةً هذه الإمكانيات.

استخدمت تركيا قوتها الصلبة (hard power) إلى جانب قوتها الناعمة (soft power) وقوتها الذكية (smart power)، من أجل التغيير التدريجي الذي سيتحقق في الدول العربية عبر الحفاظ على الاستقرار السياسي. وفي هذا السياق، أعربت تركيا عن استعدادها لتقديم المساعدات اللازمة كافة، في حال رغبت الدول العربية في الاستفادة من تجربتها بوصفها دولة ديمقراطية مسلمة.[8] فقد كان امتلاك تركيا نظامًا سياسيًّا ديمقراطيًّا في ظل مجتمع مسلم، إضافة إلى قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية أحد أهمّ الخصائص التي استرعت انتباه الشعوب والدول العربية إليها، وعلى هذا النحو، لم تطور تركيا علاقاتها السياسية والعسكرية فحسب، بل طورت في الوقت نفسه علاقاتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. فاكتسبت البضائع التجارية والمسلسلات التليفزيونية التركية واللغة التركية شعبيةً كبيرةً في البلدان العربية، خلال مدة قصيرة من الزمن. كما

قامت مؤسسات الدولة التركية مثل الوكالة التركية للتعاون والتنسيق (تيكا)، ورئاسة شؤون الأتراك بالخارج، ومعهد يونس أمرا، إلى جانب منظمات المجتمع المدني التركية- بتكثيف أنشطتها في الدول العربية.

سياسة تركيا تجاه عملية الثورة المضادة في العالم العربي

بتحركها المشترك وتدخلها في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، أطلق اللاعبون الإقليميون والدوليون سلسلة من التطورات حطّمت آمال الشعوب العربية التي انتفضت مطالبة بحقّها في تقرير مصيرها، ونيل الحريات السياسة والدينية، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية. كان تحويل الربيع العربي إلى شتاء عربي، والديمقراطية إلى ديكتاتورية عسكرية، بالتزامن مع الانقلاب العسكري الذي نُفِّذ في مصر في يوليو/ تموز من عام 2013 هو الخطوة الأهم التي اتُّخِذت في سبيل هذا الغرض.[9] فالدول التي أسهمت في إسقاط حكومة الإخوان المسلمين في مصر، وهي «إسرائيل» والسعودية والإمارات، اتخذت فيما بعد موقفًا معاديًا لجماعة الإخوان المسلمين التي أعلنتها تنظيمًا إرهابيًّا، وللاعبين المقرّبين منها كافة على المستوى الإقليمي. حيث قامت بمراجعة وجهات نظرها المحافظة، وشرعت في اتباع سياسة تغييرية تدخلية. وفي هذا الإطار، قامت بالتدخل في كل نقاط الأزمات تقريبًا، بسياسة يمكن أن يُطلَق عليها «المحافظة الجديدة»، وحاولت التأثير في التطورات لمصلحة السلطوية والحكم العائلي.

وقد عارضت الدولُ الغربية والأنظمةُ الموالية لها في المنطقة الربيعَ العربي، فعندما أخفقت في الحصول على النتيجة المرجوة منه أسهمت في قلب الربيع العربي شتاءً في عام 2013، عقب مرحلة طويلة من الاندهاش استغرقت سنتين. بدأت تلك الدول في اتباع سياسة إقصاء التيار الرئيس من الفاعلين السياسيين والاجتماعيين الإسلاميين الذين مثّلوا أهمّ محركي الثورات والانتفاضات العربية، إضافة إلى إعادة إحكام قبضة الأنظمة السلطوية مجددًا. بل وسعت الدول الغربية إلى معاقبة دول المنطقة التي دعمت هؤلاء الفاعلين، مثل تركيا وقطر. بالنهاية، تحولت الدول العربية إلى بيئة تسودها الانقلابات العسكرية، والحروب الأهلية، والدول الفاشلة، والاحتلال الأجنبي، والمذابح الجماعية، والاضطرابات السياسية، والانهيار الاقتصادي وتدخلات التنظيمات المسلحة التي تنتهج العنف.

وفّرت الدول الغربية الإمكانيات من أجل تنفيذ انقلاب السيسي العسكري في مصر، كما قدمت شتى أنواع الدعم لنظام السيسي على المنصات الدولية. بالمثل، جُرَّت ليبيا في فترة قصيرة نحو الاضطراب السياسي والفوضى، بتدخل من القوى العالمية. حيث يدعم كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وروسيا الجنرال حفتر الذي يسيطر

على شرق البلد، بصورة غير شرعية، ضد حكومة الوفاق الوطني التي تعترف بها الأمم المتحدة حكومة شرعية. ويعمل الفاعلون الدوليون في عموم المنطقة على دعم القطاعات السلطوية العلمانية أكثر. باختصار، الدول الغربية تواصل حماية الأنظمة التي تدين لها بالولاء.

في مقابل كل ذلك، بدأت تركيا في الفترة التي تلت عام 2013 بالحضور لتكون في قلب الأحداث في الشرق الأوسط، بصورة غير مسبوقة، حتى إنها أصبحت أحد أهم اللاعبين المحددين الرئيسين في بعض الأزمات مثل سوريا وليبيا. وفيما انصبّ منظور تركيا تجاه الأزمة السورية منذ بدايتها وحتى عام 2016 على المعايير الإنسانية أكثر من غيرها، بدأت تسود وجهة نظر تتبنى الواقعية السياسية، واستخدام القوة الصلبة عقب محاولة الانقلاب الفاشلة عام 2016، بسبب التهديدات المتزايدة القادمة من القوى الموجودة في سوريا للأمن القومي التركي.[10] ولكن المساعدات الإنسانية والتنموية التركية المُقدمة لمناطق الأزمات في العالم العربي استمرت أيضًا بعد عام 2016. فبعيدًا عن إيواء ما يقرب من ثلاثة ملايين لاجئ سوري، تقدم مؤسسات الدولة والمنظمات غير الحكومية التركية مساعدات إنسانية إلى العديد من الدول العربية، وفي القلب منها سوريا وليبيا واليمن وفلسطين.[11]

كان لمحاولة الانقلاب العسكري الفاشلة ضد حكومة حزب العدالة والتنمية وزعيمه رجب طيب أردوغان في الخامس عشر من يوليو/ تموز عام 2016 بالغ الأثر في دفع تركيا إلى الأخذ بزمام المبادرات الإقليمية مستخدمةً القوة الصلبة بكل عزم.

فعقب محاولات قلب الحكومة التي بدأت تزامنًا مع احتجاجات جيزي بارك في يونيو من عام 2013، التي تواصلت مع محاولات الانقلاب القضائي لتنظيم فتح الله غولن الإرهابي في ديسمبر من العام نفسه- بلغت مساعي التدخل في شؤون الحكومة الذروة مع محاولة الانقلاب العسكري عام 2016، عبر الاستخدام المباشر للقوة العسكرية، بل واستهداف الرئيس ومبنى مجلس الأمة التركي. ردّت تركيا على كل تلك التدخلات، أوّلًا عبر تطهير مؤسسات الدولة من تنظيم فتح الله غولن، والقيام بتدخلات فعالة في الأزمات الإقليمية التي تهمها، وعلى رأسها سوريا باستخدام القوة العسكرية. كما خفضت تركيا اعتماديتها على الخارج بخصوص العمليات العسكرية، عبر ما حققته من انطلاقات، خاصةً في مجال الصناعات الدفاعية، وضمنت أمنها القومي، وقدمت مساعدات فعالة لشركائها في المنطقة، مثل قطر وليبيا والمعارضة السورية.

ولكن، وبينما كان كل ذلك يحدث، فاز ترامب بالانتخابات الرئاسية ووصل إلى السلطة، فقام بتطوير علاقات تحالف خاصة مع بعض الدول العربية التي جمعها في

السعودية التي خصّص أوّل زياراته لها، ودفع الإمارات والسعودية والبحرين ومصر للتعاون مع «إسرائيل». وقد طرأ في عهد ترامب تغيّر خطير في معادلة السياسة الإقليمية أثّر سلبًا في علاقات تركيا بالدول العربية. فقد حُدّدت تركيا أحد أهم المنبوذين من التحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية و«إسرائيل» وبعض الدول العربية المعروف بـ«تحالف الكرة»، نسبةً إلى الصورة الشهيرة للسيسي وترامب والملك سلمان.[12] وقد شارك أعضاء هذا التحالف تقريبًا في كل التحركات المضادة لتركيا في السنوات الأربع الأخيرة.

تأتي الإمارات التي يحكمها فعليًّا ولي العهد الأمير محمد بن زايد، والسعودية التي يحكمها فعليًّا ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، ومصر التي يحكمها الجنرال الانقلابي عبد الفتاح السيسي- على رأس اللاعبين الأكثر عداء لتركيا في العالم العربي في الفترة ما بين عامي 2016-2020,[13] وذلك من خلال ما يأتي:

أولًا: صوّرت تلك الدول الثلاث تركيا عدوًّا، بسبب علاقتها القريبة من اللاعبين الذين تحمّلوا أعباء الثورات والانتفاضات العربية، وعلى رأسهم حركة الإخوان المسلمين.

حيث أعلنت الدول الداخلة في حلف ترامب حركة الإخوان المسلمين «حركة إرهابية»، والدول الداعمة لها كتركيا وقطر «دولًا داعمةً للإرهاب». [14]

ثانيًا: تتناقض الرؤى الإقليمية لتلك الدول مع رؤية تركيا للمنطقة، ففيما تسعى تلك الدول من أجل أن تُدار الدول العربية من قبل أنظمة سلطوية، اختارت تركيا أن تدافع عن أنظمة تستند إلى إرادة الشعب. وتطفو تلك المواقف المتضادة على السطح في كل أزمة تقع في العالم العربي تقريبًا. فمثلًا، في الأزمة السورية دعمت تركيا مجموعات المعارضة المعتدلة، بينما دعم الأعضاء العرب في تحالف الكرة نظام الأسد وتنظيم «يا-بي-جي». وفي الأزمة الليبية دعمت تركيا حكومة الوفاق الوطني المعترف بها أمميًّا، في حين دعم أعضاء تحالف الكرة جنرالًا إنقلابيًّا آخر هو خليفة حفتر. بصورة مشابهة، هناك تباين مهمّ في وجهات النظر بين الأعضاء العرب في تحالف الكرة وتركيا إزاء قضية فلسطين-«إسرائيل»، حيث عمل أعضاء التحالف على تطبيع وإضفاء طابع رسمي على علاقاتهم مع «إسرائيل»، فيما تجاهلوا تمامًا حقوق الشعب الفلسطيني. أما تركيا، فتصرّ على ضرورة تلبية مطالب الشعب الفلسطيني أولًا لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل.

ثالثًا: في عام 2017 عندما هبّت الدول التابعة للتحالف، لأسباب مختلفة، لمعاقبة قطر التي تعد نسبيًّا أكثر الدول ليبرالية في العالم العربي، أخفقت في الوصول إلى أهدافها بسبب الدعم الذي وفرته تركيا لقطر. فقد تصدّت تركيا لتلك الدول وكانت هي اللاعب المحدِّد لقواعد اللعبة في الأزمة الخليجية، وحقّقت نتائج فعالة. علاوة على ذلك، تطور التعاون الإستراتيجي بين تركيا التي واجهت محاولة انقلاب مدعومة خارجيًّا عام 2016، وقطر التي تعرضت لمحاولة انقلاب منظمة خارجيًّا مباشرةً. [15]

بالأخذ في الاعتبار اتجاه التغيير وتأثيره، يمكن تحليل سياسة تركيا الخارجية تجاه الشرق الأوسط في الفترة الأخيرة في إطار عدة مبادئ:

أولًا: تدافع تركيا عن ضرورة عدم تغيير حدود الدول العربية، حيث ترى تركيا أن العالم العربي جرت تجزأته في بدايات القرن العشرين، وأنّ تقسيمه ثانيةً وإقامة دول مصطنعة جديدة أصغر لن يؤديا إلا إلى المزيد من عدم الاستقرار والتدخلات الأجنبية. لهذا السبب، تدعم تركيا التي تكافح منذ عهد بعيد الحركات والجماعات الانفصالية وحدة أراضي دول المنطقة، مثل سوريا والعراق وليبيا واليمن. ونتيجةً لذلك، بهذا الشكل تكون تركيا قد استَعدَت على نفسها العديد من اللاعبين الإقليميين والدوليين الراغبين في إحداث فوضى ممنهجة في الشرق الأوسط. وقد وقفت تركيا مانعًا أمام تحقيق خطط اللاعبين الساعين إلى الفوضى في المنطقة في العديد من المناسبات في الفترة الأخيرة، وأثبتت أنها لاعب مغيّر لقواعد اللعبة (game changer).

ثانيًا: تدافع تركيا عن ضرورة حدوث تغيير وإصلاح تدريجي يكسب الأنظمة السياسية الموجودة في العالم العربي شرعية. في الأساس، ترى تركيا أن الثورات والانتفاضات العربية كانت في الوقت نفسه طلبًا للتحول الديمقراطي والإصلاح. كما تعتقد بضرورة عدم ترجيح خيار التغييرات الجذرية والحركات الثورية في الدول العربية، لما تحمله من احتمالية الزج بتلك الدول إلى الاضطرابات والحروب الأهلية. لذا ترى تركيا أنه ينبغي أن تحدث عملية التغيير في الدول العربية في إطار من الاستقرار.

ثالثًا: تدّعي تركيا أنه لا بد من إيجاد حلول للأزمات الإقليمية في الشرق الأوسط الذي يعد أكثر منطقة معرضة للنفوذ الأجنبي في العالم من قبل اللاعبين الإقليميين وعلى المستوى الإقليمي. وإنّ تدخلات اللاعبين الدوليين في المنطقة -بصورة طبيعية- لا تراعي مصالح الشعوب العربية التي تشكل الأغلبية في المنطقة، بل تراعي مصالحها الخاصة. ولكن احتمال نفوذ القوى العالمية في الأزمات والمشكلات الموجودة في العالم العربي ينخفض عندما يجري استغلال الآليات والإمكانيات الإقليمية. وعلى هذا النحو يتراجع التنافس والصراع داخل الدول العربية وبين بعضها بعضًا. وبناء عليه، يسهل حل المشكلات في منطقة لن تكون مسرحًا لتقاسم الأوراق بين اللاعبين العالميين.

رابعًا: ترى تركيا أن مأسسة الدول العربية وعودة الأمور فيها إلى طبيعتها شرط مبدئي لتطبيع السياسة في المنطقة. عملية التطبيع تعني ضرورة مراعاة الحكومات العربية مطالب الشعوب، وتأسيس هياكل قوية للدول، عبر إكمال عملية المأسسة، وتطبيق المبادئ الرئيسة للقانون الدولي. بعبارة أخرى، ينبغي أن تشمل عملية التطبيع تحولًا وتغيرًا تدريجيًّا، لأن العديد من الدول العربية لا تتصرف بصورة ملائمة للمعايير الدولية لا في سياستها الداخلية ولا الإقليمية. فهناك دول عربية مثل الإمارات والسعودية ومصر بدأت منذ فترة طويلة في اتباع سياسة تسير على نهج «إسرائيل». وقد جرى استهداف تركيا باعتبارها العدو في ضوء هذا النهج من السياسة. حيث تتبنى الدول سالفة الذكر في كل فرصة نهجًا معاديًا لتركيا.

أخيرًا، يؤثِّر ما تنظّمه مجموعات المعارضة العربية المقيمة في تركيا من فعاليات موجّهة إلى العالم العربي- في العلاقات بين تركيا والدول العربية. وقد كان المثال الأبرز على ذلك، هو مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي على يد عناصر المخابرات السعودية داخل بناء القنصلية السعودية بإسطنبول في الثاني من أكتوبر عام 2018. كان استهداف خاشقجي في تركيا خطوة باتجاه إفساد العلاقات السعودية التركية بشكل خاص، والعلاقات التركية العربية بشكل عام. فأوّلًا، أضرّت هذه الجريمة التي نُفذت بتعليمات من المسؤولين السعوديين بصورة تركيا الدولية. وثانيًا، عبر هذه الجريمة جرى

تخويف المجموعات العربية المعارضة المقيمة في تركيا.[16]

بعد أن تمكنت الأنظمة السلطوية من إحكام قبضتها على الدول العربية، بدأت تركيا في استضافة الجالية والمعارضة العربية، على نحو قلّما جرى رصده في تاريخها الحديث. فقد هاجرت النخب الثقافية والسياسية التي لم تتمكن من العيش بحرية في بلدانها التي تحمل جنسيتها. وقد أصبحت إسطنبول أحد أهم وجهات الجالية العربية. فوق ذلك، لم يقتصر الأمر على الدول التي شهدت تغييرات في الأنظمة الحاكمة كمصر وليبيا وتونس واليمن فحسب، ففي الوقت ذاته هاجر الكثير من الأشخاص من دول مثل السعودية والإمارات إلى تركيا. المعارضون العرب المقيمون في مدن تركية مختلفة على رأسها إسطنبول قاموا بتأسيس العشرات من المؤسسات، مثل الجمعيات والأوقاف، والعشرات من المجلات والقنوات الفضائية. حيث تسعى الحركات المعارضة العربية المنتسبة إلى أيديولوجيات مختلفة للتأثير في العالم العربي من تركيا.

خاتمة

استمرت الثورات والاحتجاجات العربية في السنوات التالية في بلدان مختلفة عن دول الربيع العربي التي جرت فيها الثورات في 2011. ونتيجة للاحتجاجات التي اندلعت في عام 2019، حدثت تغييرات حكومية في العراق ولبنان والجزائر والسودان.

إضافة إلى ذلك، هزّت الاحتجاجات الجماهيرية في مصر نظام السيسي الاستبدادي، لكنها لم تتسبب في تضرره. وقد وصف المراقبون هذه الموجة الجديدة من الاحتجاجات بأنها النسخة الثانية من الربيع العربي. وبسبب المشكلات المستمرة، يمكن توقّع موجة ضخمة من الاحتجاجات في أي دولة عربية في أي وقت. لذلك، لن يكون من الخطأ القول: إن عملية الربيع العربي مستمرة؛ لأنه بالرغم من التطورات والتغييرات الواسعة، فإن المشكلات التي أشعلت الثورات في الدول العربية عام 2011 ما تزال حاضرة، بل وتتعمق في بعض البلدان.

وإدراكًا من الشعوب العربية، للعملية التي تركتها غير مكتملة في الفترة 2011-2013 فهي مصممة على إكمالها يومًا ما. لكن عليها أن تكون أكثر حرصًا بشأن التوقيت.

تعمل تركيا التي تهدف لتطوير العلاقات على مستوى طويل الأمد مع الدول العربية على محاولة موازنة السياسات المعادية لتركيا لبعض الأنظمة العربية الحالية من ناحية، ومن ناحية أخرى، تواصل الاستثمار مع الشعوب العربية. إن علاقات تركيا مع العالم العربي تتحقق في سياق إقليمي وعالمي. وللأسف تتشكل سياسات الدول العربية التي تعاني مشكلات في الاستقلالية، في الغالب من خلال العلاقات التي أقامتها مع القوى

العالمية. وعلى هذا النحو، فإن علاقات تركيا مع الدول العربية، في سياق ثنائي، تعد متأثرة بعلاقاتها مع القوى العالمية.

كانت تركيا نموذجًا للدول العربية طوال العصر الحديث من أكثر من زاوية حيث مثّل صراعها ضد الدول الغربية في بداية القرن الماضي، نموذجًا للحكومات العربية لتحقيق حق تقرير المصير. كما ظلت بعض الدول العربية محكومة بإدارة شخصيات تركية في فترة ما بعد الاستقلال مثل ليبيا والعراق. وتبنّت بعض الدول العربية مثل الجمهورية التونسية مبادئ مثل التغريب الحداثة والقومية اقتداء بتركيا في ذلك الوقت.

استمرت تركيا في الربع الأول من هذا القرن نموذجًا يُحتذَى به بالنسبة للدول العربية، سواء في التنمية الاقتصادية أم في مكافحة الوصاية. ولاسيّما أن المسلمين أُعجِبوا بنجاح بلد كتركيا في مبادئها الديمقراطية الليبرالية وتوافق سياساتها الاقتصادية الليبرالية مع الهوية الإسلامية.

إن الربيع العربي، الذي يمكن وصفه بأنه «ماجنا كارتا» أو ما يُسمَّى بالميثاق الأعظم الذي منح الحريات في بريطانيا في 1215، سيؤدّي دورًا فاعلًا في تحديد مصير الشعوب العربية وتمثيل إرادتها السياسية ضد الأوساط السياسية المحلية المعارضة لها.

الهوامش والمراجع:

1. Erman Akıllı, "Türk Dış Politikası Zemininde Arap Baharı," الربيع العربي في السياسة الخارجية التركية، Ortadoğu Analiz, Ocak 2012, c. 4, n. 37, ss. 3945-, s. 42.
2. Ziya Öniş, "Turkey and the Arab Revolutions: Boundaries of Regional Power Influence in a Turbulent Middle East," Mediterranean Politics, c. 19, n. 2, 2014, ss. 203219-, s. 206.
3. O. Bahadır Dinçer ve Mustafa Kutlay, "The Arab Spring: A Game Changer in Turkey-EU Relations?," Perspectives on European Politics and Society, c. 14, n. 4, 2013, ss. 418430-, s. 420421-.
4. Oğuzhan Göksel, "Deconstructing the Discourse of Models: The 'Battle of Ideas' over the Post-Revolutionary Middle East," Insight Turkey, c. 15, n. 3, 2013, ss. 157170-, s. 163164-.
5. Muhittin Ataman, "Arap Dünyasında Değişim Talebi Devam Ediyor," Anadolu Ajansı, " 23 "مطالب التغيير تتواصل في العالم العربي" Aralık 2019, https://www.aa.com.tr/tr/analiz/arap-dunyasinda-degisim-talebi-devam-ediyor/1681527.
6. Şener Aktürk, "Turkey's Role in the Arab Spring and the Syrian Conflict," Turkish Policy Quarterly, c. 15, n. 4, Kış 2017, ss. 8796-, s. 91.
7. Mustafa Kibaroğlu, "Arap Baharı ve Türkiye," "الربيع العربي وتركيا" ADAM Akademi, 2011, Sayı 2, ss. 2636-, s. 33.
8. Elizabeth Monier, "The Arabness of Middle East Regionalism: The Arab Spring and Competition for Discursive Hegemony between Egypt, Iran and Turkey," Contemporary Politics, c. 20, n. 4, 2014, ss. 421434-, s. 426.
9. Azzam Temimi, From Democracy to Military Dictatorship: Egypt 2013 = Chile 1973," Insight Turkey, c. 16, n 1, 2014, ss. 4553-.
10. Muhittin Ataman ve Çağatay Özdemir, "Turkey's Syria Policy: Constant Objectives, Shifting Priorities," Turkish Journal of Middle Eastern Studies, c. 5, n. 2, 2018, ss. 1335-.
11. Fuat Keyman, "A New Turkish Foreign Policy: Towards Proactive 'Moral Realism'," Insight Turkey, c. 19, n. 1,2017, ss. 5569-, s. 66.
12. Muhittin Ataman, "BAE-İsrail Antlaşması Yıkıcı," Kriter, Yıl 5, Sayı 49, Eylül 2020, ss. 10 "الاتفاق الإماراتي- الإسرائيلي مدمر 13-".
13. Muhittin Ataman, "Prof. Dr. Muhittin Ataman: Türkiye Savunmacı Refleksi Terk Etti. Pastadan Payını İstiyor," Kriter, Yıl 4, Sayı 43, Şubat 2020, ss. 16".24-
"البروفيسور الدكتور محيي الدين أتامان: تركيا تركت رد فعلها الدفاعي، وتطالب بنصيبها من الكعكة".
14. Zeynep Özden Oktav, "Quo Vadis Turkey-GCC States Relations? A Turkish Perspective," Insight Turkey, c. 20, n. 2, 2018, ss. 107124-, s. 118, 120.
15. Muhittin Ataman, "Katar Tecridinin Anlamı ve Hedefi," Kriter, Yıl 2, Sayı 15, Ağustos 2017, ss. 100 "حصار قطر: دلالاته وأهدافه 103-".
16. Muhittin Ataman, "Kaşıkçı Cinayetinin Türkiye-Suudi Arabistan İlişkilerine Etkisi," Kriter, Yıl 3, Sayı 29, Kasım 2018, ss. 1820-
"تأثير جريمة قتل خاشقجي على العلاقات التركية السعودية".